قول أبي داود "ما سكت عنه فهو صالح " /دراسة حديثية

م.د.حسن علي محمود القيسي/ كلية التربية (ابن شد)
قسم طرائق تدريس القرآن الكريم

المقدمة

الحمد لله الكريم الجواد ، الهادي إلى سبيل الرشاد ، الذي خص هذه الأمة بعلم الاسناد ، التي لم يشاركها فيه أحد من الأمم على تكرار العصور والاباد ،والصلاة والسلام على سيدنا محمد الرحمة المهداة ، وعلى آله فلذات الأكباد ، وصحابته صانعي الأمجاد ، والتابعين ومن تبعهم إلى يوم التناد ،وبعد :

فإنَّ أشرف العلوم بعد القرآن سنة المصطفى العدنان ـ صَلَّى اللَّـهُ عَلَيْـهِ وَسَلَّمَ ـ ، التي سارت لتحصيلها وطلبها الركبان في مختلف البلاد والأوطان وعلى مدى الأزمان والحفظ لهما جاء بأي من القرآن : (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)[1] .

ومن حفظ الله لسنة نبيه ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَلَّمَ ـ أن هيأ لها رجالاً حفظوها من تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين ، فحرسوها وصانوها وحفظوها وميزوا بين صحيحها وسقيمها وقويها وضعيفها .

ومن هؤلاء الإمام أبو داود ـ رحمه الله ـ ، الذي استوقفني قوله : ((ما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح))(٢)، ومن العلماء من نقل هذا القول بلفظ : (ما سكت عنه فهو صالح) ، ومنهم السيوطي في تدريب الراوي وغيره .

وتوجيه علماء هذا الشأن لهذا القول وهذه القاعدة ، فأردت في هذا البحث أن أبين مقصده منها لتعم الفائدة ويتم الانتفاع .

فأخذت بجمع أقوال العلماء في هذه المسألة واجتهاداتهم وتأويلاتهم ومناقشتها وبيان الراجح منها مدعماً ذلك بدراسة لبعض الأحاديث المسكوت عنها وبيان حكمها .

لذا اقتضت اهمية البحث والحاجة اليه إلى تقسيمه إلى مبحثين :

الأول : بينت فيه آراء العلماء وتأويلاتهم لهذه القاعدة .

الآخر: بينت فيه الدراسة التطبيقية على بعض الأحاديث المسكوت عنها وبيان حكمها ، واتبعته بذكر بعض السلبيات المترتبة على التوقف عند قوله : ((ما لم اذكر فيه شيئاً فهو صالح)) ، من دون النظر في ذلك المسكوت عنه ، ثم ختمت البحث بذكر أهم النتائج التي توصلت إليها في هذه الدراسة ، والله ولي التوفيق .

المبحث الأول:آراء العلماء وتأويلاتهم لهذه القاعدة

ذهب العلماء في توجيه وبيان المراد من قول أبي داود ـ رحمه الله ـ : ((ما لم اذكر فيه شيئاً فهو صالح)) إلى ثلاثة آراء ، فمنهم من يرى أن المسكوت عنه صحيح أو حسن فقط ، ومنهم من يرى أنه صالح للاحتجاج أو الاعتبار ، ومنهم من حمله على أنه صحيح أو حسن أو ضعيف ، وإليك آراؤهم ومناقشتها وبيان الراجح منها :

الرأي الأول :

ما سكت عنه أبو داود صحيح أو حسن فقط ، وممن ذهب إلى هذا الرأي الإمام الخطابي (ت ٣٨٨هـ) ، وابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ) ، وابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) ، والمنذري (ت ٦٥٦هـ) ، والنووي (ت ٦٧٦هـ) ، والبلقيني (ت ٨٠٥هـ) ، والحافظ العراقي (ت ٨٠٦هـ) وغيرهم[٣] .

قال الإمام الخطابي ـ رحمه الله ـ : ((كتاب أبي داود جامع للصحيح والحسن ، أمَّا الضعيف فإنه خلي منه)) ، وأوضح أن أبا داود إن وقع منه شي كضرب من الحاجة فإنه لا يألو أنْ يبين أمره ويذكر علته ويخرج من عهدته[٤] . فرأي الإمام الخطابي هذا واضح بأنَّ ما سكت عنه أبو داود فهو صحيح أو حسن .

وقال الإمام ابن عبد البر ـ رحمه الله ـ : ((كل ما سكت عليه أبو داود فهو صحيح عنده))[٥] . وهذا يدل على أن ما سكت عليه أبو داود صحيح عنده ، وقد يكون حسناً أو ضعيفاً عند غيره ، لأنَّ أبا داود كان يرى أن الحديث ينقسم إلى صحيح وحسن وضعيف ، بخلاف المتقدمين الذين قسموه إلى صحيح وضعيف فقط .

وقال الإمام ابن الصلاح : ((ما وجدناه في كتابه ـ السنن ـ مذكوراً مطلقاً وليس في واحد من الصحيحين ولا نص على صحته أحد ممن يميز بين الصحيح والحسن عرفنا انه من الحسن عند أبي داود ، وقد يكون في ذلك ما ليس بحسن عند غيره ...))[٦] .

فقول ابن الصلاح هذا يدل على أن أبا داود له اصطلاح خاص بالحديث الحسن وهذا صحيح ، وان ما سكت عليه حسن عنده ، وقد يكون صحيحاً أو ضعيفاً عند غيره .

قال الإمام المنذري : كل حديث عزوته إلى أبي داود وسكت عنه فهو لا ينزل عن درجة الحسن وقد يكون على شرط الصحيحين أو أحدهما[٧] .

فهذا يدل على أنَّ ما سكت عنه أبو داود والمنذري حسن أو صحيح ، في حين انهما سكتا على أحاديث ضعيفة كما سيأتي في الدراسة التطبيقية .

قال الإمام النووي : ((ما رواه أبو داود في سننه ولم يذكر ضعفه فهو عنده صحيح أو حسن وكلاهما يحتج به))[٨] . وذكر في المجموع حديث عن عُثيم عن أبيه عن جده أنه جاء إلى النبي ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ فقال : أسلمت ، فقال له النبي ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ: ((ألق عنك شعر الكفر يقول احلق))[٩] . فقال عنه : رواه أبو داود ولم يضعفه وأنه إذا ذكر حديثاً ولم يضعفه فهو عنده صالح . أي : صحيح أو حسن فهذا الحديث عنده حسن[١٠] .

وهذا لا يستقيم لأنَّ الحديث ضعيف ضعفه المنذري والحافظ ابن حجر والمباركفوري والعظيم آبادي . ففيه انقطاع لأنَّ ابن جريج ، قال : أخبرت عن عُثيم ولم يبين الذي أخبره ، وعُثيم هو ابن كثير بن كليب،وقد ينسب لجدّه ،مجهول[١١] .وذكر أيضاً حديث المسور بن يزيد المالكي الصحابي قال : شهدت النبي ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ يقرأ في الصلاة فترك شيئاً لم يقرأه ، فقال له رجل : يا رسول الله تركت آية كذا وكذا ، فقال ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ : ((هلا اذكرتنيها))[١٢] .

قال النووي بعده : ((رواه أبو داود باسناد جيد ومذهبه ان لم يضعفه فهو حسن عنده))[١٣] .

والحديث ضعيف سكت عنه أبو داود ، وفي سنده يحيى بن كثير الباهلي ضعفه النسائي والذهبي ، وقال ابن حجر : لين الحديث من الخامسة[١٤] .

بل ان النووي نفسه قد خالف هذه القاعدة إذ قال : ((في سنن أبي داود أحاديث ظاهرة الضعف لم يبينها مع أنه متفق على ضعفها)) ، وقال : ((الحق ان ما وجدناه في سننه مما لم يبينه ولم ينص على صحته أو حسنه أحد ممن يعتمد أو رأى العارف في سنده ما يقتضي الضعف ولا جابر له حكم بضعفه ولم يلتفت إلى سكوت أبي داود))[١٥] .فالنووي يرى انها صحيحة أو حسنة عند أبي داود ، وقد تكون ضعيفة عند غيره .

أمَّا البلقيني وابن كثير فقد نقلا قول أبي داود بلفظ: ((وما سكت عليه فهو حسن))[١٦]. فدل على أن سكوت أبي داود عندهما بدرجة الحديث الحسن ، ولكن هذه الرواية فيها نظر أو غير معتمدة ، لأن الثابت والمشهور أن أبا داود قال : ((فهو صالح)) . وهي الرواية الصحيحة التي وردت في رسالته إلى أهل مكة[١٧] ونقلها الجم الغفير من العلماء الحفاظ الجهابذة كابن الصلاح والنووي وغيرهم[١٨] .

فهذا الرأي وهذه الأقوال لا تستقيم مع ما أثبته في المثالين السابقين ، وبما سيأتي في الدراسة التطبيقية من وجود أحاديث لا يشك عالم بضعفها ، بل منها ما هو شديد الضعف ، وسكت عنها أبو داود ولم يبينها ومنها ما تابعه المنذري على ذلك .

الرأي الثاني :

ما سكت عليه أبو داود صالح للاحتجاج أو للاعتبار[١٩] ، وهذا ما ذهب إليه السيوطي (ت ٩١١هـ) ، والصنعاني (ت ١١٨٢هـ) ، والشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) ، والتهانوي (ت ١٣٩٤هـ) ، والكوثري (ت ١٣٧١ هـ) وغيرهم[٢٠] .

فالإمام السيوطي اوضح بعدما أورد قول أبي داود بلفظ : ((ما سكت عنه فهو صالح)) أن المراد بقوله : ((صالح)) أي : صالح للاعتبار دون الاحتجاج فيشمل الضعيف أيضاً[٢١] .

أمَّا الصنعاني فيرى أن سكوت أبي داود يحتمل الحُسن والصحة والوهن غير الشديد لا الصحة والحُسن والضعف المطلق ، فقال عند تفسيره لهذه القاعدة : ((فالصواب انه يحتمل الثلاثة الحُسن والصحة والوهن غير الشديد ، لا كما قاله ابن الصلاح ، ولا كما قاله ابن رشيد))[٢٢] .

فابن الصلاح كان يرى أنه من الحسن ، وابن رشيد كان يرى أنه من الصحيح .

فرأي الصنعاني يدل على أن المراد من سكوت أبي داود وقوله : ((صالح)) أي صالح للاحتجاج فالصحيح والحسن والضعيف ضعف يسير يحتج به على رأي من يحتج بالضعيف في الفضائل والترغيب والترهيب والمواعظ على أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته بل يعتقد الاحتياط وان يندرج تحت أصل معمول به[٢٣] .

وهذا يؤيد ما ذهب اليه أصحاب الرأي الثالث الذي سنذكره .

لكن المراد بالاحتجاج هنا ـ اذا كان المسكوت عنه ضعيفاً ـ في أدنى درجاته ، وان يكون ضعفه يسيراً معتضد بمتابع ، اما اذا كان غريباً أو ضعفه شديداً فيتوقف فيه لاسيما إن كان مخالفاً لرواية من هو أوثق منه ، فانه ينحط إلى قبيل المنكر[٢٤]، وقد ثبت ان فيها افراد ، ولا اعتبار فيما انفرد به راو ، وان منها ماهو شديد الضعف ، فلاتصلح للاحتجاج ولاللمتابعة والاستشهاد .

ويؤيد رأي الصنعاني قول أبي داود في رسالته إلى أهل مكة : ((وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته ، ومنه مالا يصح سنده ، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح ، وبعضها أصح من بعض))[٢٥] .

فهذا نص يدل على أن أبا داود سكت عن الذي فيه وهن غير شديد فما فوقه ، وأنه صح عنده للاحتجاج والاعتبار .

والشوكاني أيضاً يرى أنه صالح للاحتجاج ويدل عليه قوله : ((اعتنى المنذري في نقد الأحاديث المذكورة في سنن أبي داود ، وبين ضعف كثير مما سكت عنه ، فيكون ذلك خارجاً عما يجوز العمل به ، وما سكتا عليه جميعاً فلا شك أنه صالح للاحتجاج))[٢٦] .

ثم ذكر أحاديث سكت عنها أبو داود والمنذري ، وبين أنهما لا يسكتان إلا عما هو صالح للاحتجاج به[٢٧] .

فهذا واضح في أن الشوكاني يرى أن سكوتهما يدل على أنه صالح للاحتجاج وأنه لا يجزم بأنه صحيح أو حسن أو ضعيف .

لكن هذا لا يسلم له ، إذ وردت أحاديث شديدة الضعف لا تصلح للاحتجاج ولا للاعتبار ، وقد سكتا عليها كما بينته في حديث أبي نهيك ، وحديث داود بن أبي صالح وغيرهما في الدراسة التطبيقية .

إذن ما سكت عنه أبو داود لا يصلح للاحتجاج مطلقاً إلا بعد معرفة حال المسكوت عنه ، لأنَّ من المسكوت عنه ما هو ظاهر الضعف ، بل ومنه متفق على ضعفه كما قال النووي[٢٨] ، أو شديد الضعف ، فالقول بأن ما سكت عنه أبو داود صالح للاحتجاج والاعتبار قول غير دقيق ، ومنتقض بالدراسة التطبيقية التي سأبينها لاحقاً ، والله أعلم .

الرأي الثالث :

أن المراد بقول أبي داود : ((ما لم اذكر فيه شيئاً فهو صالح)) يحتمل أنْ يكون صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً . وممن ذهب إلى هذا الرأي المنذري في رأي ، والنووي في بعض أقواله ، والذهبي (ت ٧٤٨هـ) ، وابن حجر (ت ٨٥٢هـ) ، والسخاوي (ت ٩٠٢هـ) ، ونور الدين عتر،وغيرهم[٢٩].

أما المنذري فقد مر رأيه الصريح بأن ما سكت عنه أبو داود لا ينزل عن درجة الحسن ، وقد يكون صحيحاً ، كما تقدم في الرأي الأول ، ولكنه تعقب أبا داود في عدد من الأحاديث المسكوت عنها ، فحكم عليها بالضعف[٣٠] .

فهذا يدل على أنه لا يقف عند كونها صحيحة أو حسنة فقط ، بل أن منها ما هو ضعيف .

أما النووي وكما ذكرنا في الرأي الأول فيرى أنه صحيح أو حسن ، في حين ذكر الحافظ ابن حجر قولاً له يدل على أن منه ما هو ظاهر الضعف ، بل متفق على ضعفه ولم يبينه أبو داود فحكمه ضعيف[٣١] .

فبذلك نستدل على أن له رأياً ، بأن ما سكت عنه أبو داود ليس له حكم الصحة أو الحسن فقط ، بل منه ما هو ضعيف .

أما الإمام الذهبي فقد قال عند تعليقه على قول أبي داود : ((ذكرت في السنن الصحيح وما يقاربه ، فإن كان فيه وهن شديد بينته)) ، ((فقد وفى ـ رحمه الله ـ بذلك بحسب اجتهاده ، وبين ما ضعفه شديد ، ووهنه غير محتمل وكاسر[٣٢] عن ما ضعفه خفيف محتمل ، فلا يلزم من سكوته ـ والحالة هذه ـ عن الحديث أن يكون حسناً عنده ، ولا سيما إذا حكمنا على حد الحسن باصطلاحنا المولد الحادث الذي هو في عرف السلف يعود إلى قسم من أقسام الصحيح ، الذي يجب العمل به عند جمهور العلماء ، أو الذي يرغب عنه أبو عبد الله البخاري[٣٣] ، ويمشيه مسلم ، وبالعكس ، فهو داخل في أدنى مراتب الصحة ، فإنه لو انحط عن ذلك لخرج عن الاحتجاج ، ولبقي متجاذبا بين الضعف والحسن ، فكتاب أبي داود أعلى ما فيه من الثابت ما أخرجه الشيخان ، وذلك نحو من شطر الكتاب ثم يليه ما أخرجه أحد الشيخين ، ورغب عنه الآخر ، ثم يليه ما رغبا عنه ، وكان اسناده جيداً سالماً من علة وشذوذ ، ثم يليه ما كان اسناده صالحاً ، وقبله العلماء لمجيئه من وجهين فصاعدا ، يعضد كل اسناد منهما الآخر ، ثم يليه ما ضعف اسناده لنقص حفظ راويه فمثل هذا يمشيه أبو داود ويسكت عنه غالباً ، ثم يليه ما كان بيّن الضعف من جهة راويه ، فهذا لا يسكت عنه بل يوهنه غالباً ، وقد يسكت عنه بحسب شهرته ونكارته))[٣٤] .

فبهذا يتضح أن هناك أحاديث سكت عنها أبو داود لكون ضعفها غير شديد ، وانه يسكت أحياناً على أحاديث شديدة الضعف لشهرتها ونكارتها كما قال .

أمَّا الحافظ ابن حجر فقد قال : إن ما سكت عليه أبو داود منه ما هو من قبيل الصحيح أو على شرط الصحة ، ومنه ما هو من قبيل الحسن ، ومنه ما هو ضعيف من رواية من لم يجمع على تركه ، وكل هذه تصلح للاحتجاج بها . علماً أن أبا داود يخرج الحديث الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره وانه أقوى عنده من رأي الرجال ، وانه أخرج أحاديث لجماعة من الضعفاء ، وسكت عنها ومنهم ابن لهيعة وصالح مولى التوأمة ، وموسى بن وردان ، وسلمة بن الفضل ، ودلهم بن صالح وغيرهم ، بل أخرج لمن هم أضعف من هؤلاء كالحارث بن وجيه ، وصدقة الدقيقي ، وعثمان ابن واقد العمري ، وأبي الجناب الكلبي ، وسليمان بن أرقم وغيرهم[٣٥] .

أمَّا السخاوي فيرى أن من كانت له أهلية النظر والتمييز فله رد المسكوت عليه إلى ما يليق بحاله من صحة وحسن وغيرهما ، أمَّا من لم يكن من أهل القدرة على النظر والتمييز فالأحوط أن يقول على المسكوت عليه صالح[٣٦] .

والمراد بـ (وغيرهما) ـ في قول السخاوي آنف الذكر ـ أي : بغير الصحيح والحسن وهو الضعيف ، وعلى هذا فالسخاوي ميز بين من كان من أصحاب الصنعة والتمييز وبين غيرهم ، فأجاز لأصحاب الصنعة الحكم على المسكوت عليه بحسب حاله سواء كان صحيحاً أو حسنا أو ضعيفاً ولم يجز لغيرهم ذلك ، بل رأى انهم يتوقفون عند قولهم انه صالح فقط .

أمَّا الدكتور نور الدين عتر فيرى أن قول أبي داود (صالح) يشمل الصحيح والحسن والضعيف الذي يصلح للاعتبار[٣٧] .

فمن هنا يتضح أن في سنن أبي داود أحاديث ظاهرة الضعف وقد سكت عنها أبو داود ، فلا يغتر بمجرد سكوته على أنه صحيح أو حسن ، بل يجب النظر في المسكوت عنه ، فإن كان صحيحاً أو في أحد الصحيحين فحكمه الصحة ، وإلا فقد يكون حسناً وقد يكون ضعيفاً ، بل قد يكون شديد الضعف .

بناءً على ما تقدم من آراء وأقوال يتضح لنا أن الراجح هو الرأي الثالث ، لقوته ، ولثبوت ذلك من خلال الدراسة التطبيقية التي سيأتي بيانها في المبحث الأتي ، والتي من خلالها تم نقض رأي من قال بأنه صحيح أو حسن فقط ، ورأي من قال انه صالح للاحتجاج والاعتبار ، والله أعلم .

المبحث الثاني:الدراسة التطبيقية

في هذا المبحث تناولت دراسة بعض الأحاديث المسكوت عنها ، وبينت أن منها ما هو صحيح ، ومنها ما هو حسن ، ومنها ما هو ضعيف ، على وفق ما يأتي :

أولاً : أحاديث سكت عنها أبو داود وهي صحيحة :

فمن هذه الأحاديث ما هو في الصحيحين أو احدهما ، ومنها ما في غيرهما ، ونص أهل العلم على صحتها .

أ. أحاديث سكت عنها أبو داود وهي في الصحيحين ، مثل حديث :

قال أبو داود : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ : ((أَكَلَ كَتِفَ شَاةٍ ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ))[٣٨] .

فالحديث سكت عنه أبو داود ، وهو في الصحيحين ، فقد أخرجه الإمام البخاري[٣٩] فقال : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ : أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ... الخ ، والإمام مسلم[٤٠] فقال : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ ... الخ .

ومثال آخر : قال أبو داود : حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ الأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي رَزِينٍ وَأَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ـ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ : ((إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنْ اللَّيْلِ فَلا يَغْمِسْ يَدَهُ فِي الإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلاثَ مَرَّاتٍ ، فَإِنَّهُ لا يَدْرِي أَيْنَ

بَاتَتْ يَدُهُ))[٤١] . فالحديث سكت عنه أبو داود ، وهو في الصحيحين ، فقد أخرجه البخاري[٤٢] ، ومسلم[٤٣] ، كلاهما عن أبي هريرة ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ـ .

وكثير من الأحاديث على هذا النحو .

ب. أحاديث سكت عنها أبو داود وهي صحيحة في غير الصحيحين ، مثل حديث:

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ،عَنْ سُفْيَانَ ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَن بْنُ فُلان بْن أَبِي رَبِيعَةَ ـ قال أبو داود : هو عبد الرحمن بن الحارث بن عياش بن أبي ربيعة ـ عَنْ حَكِيمِ بْن حَكِيم ، عَنْ نَافِعِ بْن جُبَيْر بْن مُطْعِم ، عَنْ ابْن عَبَّاس قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ : ((أَمَّنِي جِبْرِيلُ ـ عَلَيْهِ السَّلام ـ عِنْدَ الْبَيْتِ مَرَّتَيْنِ ، فَصَلَّى بِيَ الظُّهْرَ حِينَ زَالَتْ الشَّمْسُ ، وَكَانَتْ قَدْرَ الشِّرَاكِ ، وَصَلَّى بِيَ الْعَصْرَ حِينَ كَانَ ظِلُّهُ مِثْلَهُ ، وَصَلَّى بِيَ ـ يَعْنِي الْمَغْرِبَ ـ حِينَ أَفْطَرَ الصَّائِمُ ، وَصَلَّى بِيَ الْعِشَاءَ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ ، وَصَلَّى بِيَ الْفَجْرَ حِينَ حَرُمَ الطَّعَامُ وَالشَّرَابُ عَلَى الصَّائِمِ ، فَلَمَّا كَانَ الْغَدُ صَلَّى بِيَ الظُّهْرَ حِينَ كَانَ ظِلُّهُ مِثْلَهُ ، وَصَلَّى بِي الْعَصْرَ حِينَ كَانَ ظِلُّهُ مِثْلَيْهِ ، وَصَلَّى بِيَ الْمَغْرِبَ حِينَ أَفْطَرَ الصَّائِمُ ، وَصَلَّى بِيَ الْعِشَاءَ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ ، وَصَلَّى بِيَ الْفَجْرَ فَأَسْفَرَ ، ثُمَّ الْتَفَتَ إِلَيَّ فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ هَذَا وَقْتُ الأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِكَ ، وَالْوَقْتُ مَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ))[٤٤] .

وسكت عنه أبو داود .

وأخرجه الترمذي[٤٥] ، والحاكم[٤٦] ، والبيهقي[٤٧] ، وابن حبان[٤٨] ، كلهم من طريق حكيم بن حكيم بن عباد بن حنيف ... الخ .

قال الترمذي : ((حديث ابن عباس حديث حسن صحيح))[٤٩] .

قال الزيلعي بعد ما نقل قول الترمذي : ورواه ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرك وقال : صحيح الاسناد ولم يخرجاه[٥٠] .

وذكر النووي تصحيح الترمذي والحاكم له[٥١] وقال في موضع آخر : ((حديث جبريل ـ عليه السلام ـ صحيح))[٥٢] .

وقال المباركفوري بعد ما ذكر قول الترمذي السابق : ((وصححه ابن عبد البر وأبو بكر بن العربي))[٥٣] . وذكر زكريا الأنصاري تصحيح الحاكم له[٥٤] . فالحديث رواته ثقات ، وقد صححه العلماء مع أن أبا داود سكت عنه ، وغير ذلك من الامثلة .

ثانيًا : ما سكت عنه أبو داود وهو حسن .

أ. قال أبو داود : حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّار ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِر ، وَأَبُو دَاوُدَ ، قَالا : حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ وَرْدَانَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ قَالَ : ((الرَّجُلُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ مَنْ يُخَالِلُ))[٥٥].وسكت عليه أبو داود.

وأخرجه الترمذي[٥٦] ، والإمام أحمد[٥٧] ، والحاكم[٥٨] ، كلهم من طريق زهير بن محمد عن موسى بن وردان عن أبي هريرة ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ـ .

قال النووي : رواه أبو داود والترمذي باسناد صحيح[٥٩] .

وقال الترمذي : حسن غريب[٦٠] .

قال المناوي : حسنه الترمذي وتبعه المؤلف ـ أي السيوطي في الجامع الصغير ـ فرمز لحسنه ، وهو أعلى من ذلك ، وذكر قول النووي[٦١] .

قال العجلوني : رواه أبو داود والترمذي وحسنه ... وتساهل ابن الجوزي فأورده في الموضوعات[٦٢] وخطأه الزركشي ، وقال الحافظ في اللألىء والقول ما قال الترمذي يعني أن الحديث حسن[٦٣] .

وقال العظيم آبادي : في اسناده موسى بن وردان وقد ضعفه بعضهم ، وقال بعضهم : لا بأس به[٦٤] .

وزهير بن محمد قال فيه الذهبي : ((قال ابن عبد البر : ضعيف عند الجميع ، قلت ـ أي : الذهبي ـ : كلا بل خرج له البخاري ومسلم))[٦٥] .

قال ابن حجر : رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فضعف بسببها ، قال البخاري عن أحمد : زهير الذي يروي عنه الشاميون اخر ، قال أبو حاتم : حدث بالشام من حفظه فكثر غلطه[٦٦] .

قال ابن معين : لا بأس به ، وروى عثمان الدارمي عن ابن معين : انه ثقة ، وقال أبو حاتم : محله الصدق ...[٦٧] .

وموسى بن وردان قال فيه الحافظ ابن حجر : ((صدوق ربما أخطأ))[٦٨] . وقال الذهبي : وثقه أبو داود ، وقال أبو حاتم : ليس به بأس ، وجاء تضعيفه عن أبي داود أيضاً ، وقال ابن معين : ضعيف ، وقال الدارقطني : لا بأس به[٦٩] . وقال العجلي : ((تابعي ثقة))[٧٠] .

فعلى هذا فالحديث حسن لا ينزل عن ذلك ، وقد أخرجه الحاكم من طريق اخر يزيده قوة عن أبي الحباب سعيد بن يسار عن أبي هريرة ، وقال : حديث الحباب صحيح ان شاء الله ولم يخرجاه[٧١] .

وقد رد الحافظ ابن حجر على من قال انه موضوع بقوله حسنه الترمذي وصححه الحاكم[٧٢] . لئلا يتوهم احد انه موضوع .

ب. قال أبو داود : حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُنَيْسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ إِلَى خَالِدِ بْنِ سُفْيَانَ الْهُذَلِيِّ وَكَانَ نَحْوَ عُرَنَةَ وَعَرَفَاتٍ فَقَالَ : اذْهَبْ فَاقْتُلْهُ ، قَالَ : فَرَأَيْتُهُ وَحَضَرَتْ صَلاةُ الْعَصْرِ فَقُلْتُ : ... الخ[٧٣] . وسكت عنه أبو داود والمنذري .

وأخرجه البيهقي[٧٤] من طريق أبي داود عن أبي معمر ... الخ .

وابن خزيمة[٧٥] من طريق أبي معمر ... الخ .

وفيه محمد بن إسحاق بن يسار قال الإمام أحمد فيه : حسن الحديث ، وعن ابن معين قال : ثقة كان حسن الحديث ، وقال ابن المديني : حديثه عندي صحيح ، وقال النسائي وغيره ليس بالقوي ، وقال ابن نمير : حسن الحديث عن المعروفين ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال شعبة

: صدوق ، وقال العجلي : ثقة ، وضعفه غير واحد[٧٦] ، وقال الذهبي : ((صالح الحديث ، ما له عندي من ذنب إلا ما قد حشا في السيرة من الأشياء المنكرة المنقطعة والاشعار المكذوبة))[٧٧] .

وقال الحافظ ابن حجر : ((محمد بن إسحاق بن يسار ... إمام المغازي ، صدوق يدلس ورمي بالتشيع والقدر))[٧٨] .

فالحديث لا يتعدى درجة الحسن بسبب محمد بن إسحاق هذا ، قال العظيم آبادي : ((سكت عنه أبو داود والمنذري وحسن إسناده الحافظ في الفتح))[٧٩] .

ثالثاً : ما سكت عنه أبو داود وهو ضعيف .

أ. قال أبو داود : حَدَّثَنَا النُّفَيْلِيُّ ، حَدَّثَنَا مَخْلَدُ بْنُ يَزِيدَ ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ وَاقِدٍ الْعُمَرِيُّ ، عَنْ أَبِي نُصَيْرَةَ ، عَنْ مَوْلًى لأَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيق ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيق ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ـ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ : ((مَا أَصَرَّ مَنْ اسْتَغْفَرَ وَإِنْ عَادَ فِي الْيَوْمِ سَبْعِينَ مَرَّةٍ))[٨٠] . وسكت عنه .

وأخرجه الترمذي[٨١] ، والبيهقي[٨٢] ، وأبو يعلى[٨٣] ، كلهم من طريق عثمان بن واقد ...الخ .

قال الترمذي : ((هذا حديث غريب إنَّما نعرفه من حديث أبي نصيرة وليس اسناده بالقوي))[٨٤] ، وتعقبه المباركفوري : بأن فيه مولى أبي بكر وهو مجهول[٨٥] .

فالحديث فيه عثمان بن واقد العمري ، ومولى أبي بكر .

أما عثمان بن واقد العمري فقد قال فيه ابن معين والإمام أحمد : ليس به بأس[٨٦] . ونقل ابن حجر عن ابن معين : انه ثقة[٨٧] .

قال الذهبي : ((وثقه ابن معين وضعفه أبو داود))[٨٨] .

وقال ابن حجر : ((صدوق ربما وهم))[٨٩] .

أما مولى أبي بكر فهو أبو رجاء . قال الحافظ ابن حجر في ترجمة أبي نصيرة : ((أبو نصيرة عن مولى لأبي بكر يقال هو أبو رجاء))[٩٠] ، وقال في ترجمة أبي رجاء : ((أبو رجاء مولى أبي بكر الصديق مجهول))[٩١] .

وقال بجهالته البزار ، والمباركفوري[٩٢] ، وغيرهم .

إذن الحديث ضعيف ، للكلام في عثمان بن واقد ، ولجهالة أبي رجاء مولى أبي بكر ، وتفرد أبو نصيرة ـ مسلم بن عبيد ـ بروايته للحديث عنه، وجهالة الراوي سبب من أسباب ضعفه .

ب. قال أبو داود : حَدَّثَنَا النُّفَيْلِيُّ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِمْرَانَ الْحَجَبِيُّ ، عَنْ جَدَّتِهِ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ـ قَالَتْ : جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُول اللَّهِ ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي قَدْ وَلَدْتُ غُلامًا فَسَمَّيْتُهُ مُحَمَّدًا وَكَنَّيْتُهُ أَبَا الْقَاسِمِ ، فَذُكِرَ لِي أَنَّكَ تَكْرَهُ ذَلِكَ . فَقَالَ : ((مَا الَّذِي أَحَلَّ اسْمِي وَحَرَّمَ كُنْيَتِي ، أَوْ مَا الَّذِي حَرَّمَ كُنْيَتِي وَأَحَلَّ اسْمِي))[٩٣] . سكت عنه أبو داود ، وقال المنذري : غريب[٩٤] .

وأخرجه الإمام أحمد[٩٥] ، والبيهقي[٩٦] ، والطبراني[٩٧] ، وابن شاهين[٩٨] ، كلهم من طريق محمد بن عمران الحجبي ، ولم يرو للحجبي غيره ، وانفرد أبو داود باخراجه عن أصحاب الكتب الستة ، والحديث مُعَلٌّ بمحمد بن عمران الحجبي .

قال الذهبي : ((محمد بن عمران الحجبي له حديث وهو منكر ، وما رأيت لهم فيه جرحاً ولا تعديلاً))[٩٩] ، ومن لم ينص العلماء على تعديله أو تجريحه ولم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد فيسمى مجهول العين[١٠٠] .

قال الطبراني بعد ما ذكر الحديث : ((لم يروه عن صفية إلا محمد بن عمران ، ولا يروى عن عائشة إلا بهذا الاسناد))[١٠١] .

قال ابن حجر : ((حجازي مستور))[١٠٢] ، وقال في الفتح بعد ما نقل قول الطبراني : ((... ومحمد المذكور مجهول))[١٠٣] ، وقال في التهذيب ـ بعد ما ذكر الحديث وقول الطبراني ـ: ((وهو متن منكر مخالف للأحاديث الصحيحة))[١٠٤] .

اذن الحديث ظاهر الضعف لجهالة محمد الحجبي ، بل منكر كما قال الذهبي وابن حجر .

ج. قال أبو داود : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ فَارِس ، حَدَّثَنَا أَبُو قُتَيْبَةَ سَلْمُ بْنُ قُتَيْبَةَ ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي صَالِحٍ الْمَدَنِيِّ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ : ((أَنَّ النَّبِيَّ ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ : نَهَى أَنْ يَمْشِيَ ـ يَعْنِي الرَّجُلَ ـ بَيْنَ الْمَرْأَتَيْنِ))[١٠٥] . الحديث سكت عنه أبو داود .

وأخرجه الحاكم[١٠٦] ، والعقيلي[١٠٧] ، وابن عدي[١٠٨] ، كلهم من طريق داود بن أبي صالح ، وداود هذا تفرد برواية هذا الحديث .

قال البخاري بعد ما ذكر الحديث : ((لا يتابع عليه))[١٠٩] .

قال الحاكم : ((صحيح الاسناد ولم يخرجاه))[١١٠] . ولم يوافقه الذهبي بل شنع عليه به وقال : ((فيه داود بن أبي صالح ، قال ابن حبان يروي الموضوعات))[١١١] .

ومعلوم أن الحاكم إذا لم يوافقه الذهبي او غيره من اهل العلم على حكمه على الحديث فلا يعتد به ، لتساهله في تقوية بعض الأحاديث الضعيفة .

قال العقيلي : ((داود بن أبي صالح مدني عن نافع لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به)) ، وذكر قول البخاري السابق[١١٢] .

قال ابن عدي : داود بن أبي صالح عن نافع عن ابن عمر ـ وذكر الحديث ـ لا يتابع عليه[١١٣] .

قال أبو حاتم : ((هو مجهول حدث بحديث منكر))[١١٤] .

قال أبو زرعة الرازي : ((لا أعرفه إلا في حديث واحد يرويه عن نافع عن ابن عمر عن النبي ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ وهو منكر))[١١٥] .

قال ابن حبان : ليس بشيء ، يروي الموضوعات عن الثقات حتى كأنه يتعمد لها وذكر الحديث[١١٦] . ووافقه ابن حجر[١١٧] .

قال الذهبي : ((منكر الحديث))[١١٨] .

قال ابن حجر : ((منكر الحديث من السابعة))[١١٩] . وكذا قال المناوي بعد ما ذكر تشنيع الذهبي على الحاكم في حكمه على الحديث بالصحة[١٢٠] .

إذن داود هذا تفرد برواية الحديث عن نافع ، وهو منكر الحديث وعليه ، وبناءً على ما تقدم فالحديث ضعيف ضعفاً شديداً وما كان شديد الضعف فلا يحتج به ولا يعمل به .

د . قال أبو داود : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْن فَارس ، أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْحَكَمِ حَدَّثَهُمْ ، أَخْبَرَنَا نَافِعُ بْنُ يَزِيدَ ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي الْعَتَّابِ ، وَابْنِ الْمَقْبُرِيِّ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ : ((إِذَا جِئْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ وَنَحْنُ سُجُودٌ فَاسْجُدُوا ، وَلا تَعُدُّوهَا شَيْئًا ، وَمَنْ أَدْرَكَ الرَّكْعَةَ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلاةَ))[١٢١] . الحديث سكت عنه ابو داود

أخرجه الحاكم ، من طريق سعيد بن أبي مريم ، وقال : ((هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه ، ويحيى بن أبي سليمان من ثقات المصريين))[١٢٢] . ووافقه الذهبي[١٢٣] .

وأخرجه الحاكم في موضع آخر، وقال : ((هذا حديث صحيح قد احتج الشيخان برواته عن آخرهم غير يحيى بن أبي سليمان وهو شيخ من أهل المدينة سكن مصر ولم يذكر بجرح))[١٢٤] . ووافقه الذهبي[١٢٥] .

وأخرجه ابن خزيمة[١٢٦] ، والدارقطني[١٢٧] من طريق سعيد بن أبي مريم ،

وأخرجه البيهقي[١٢٨] من طريق نافع بن يزيد وقال : ((تفرد به يحيى بن أبي سليمان المدني وقد روي باسناد آخر أضعف من ذلك عن أبي هريرة)) .

قال البيهقي : ((تفرد به يحيى بن أبي سليمان هذا وليس بالقوي))[١٢٩] .

قال أبو حاتم : ((ليس بالقوي ، مضطرب الحديث ، يكتب حديثه))[١٣٠] ، وذكره ابن حبان في الثقات[١٣١] ، ووثقه الحاكم[١٣٢] ، وقال البخاري : ((منكر الحديث))[١٣٣] ، وقال ابن حجر : ((لين الحديث))[١٣٤] . ونقل العظيم آبادي عن البخاري انه قال : ((يحيى هذا منكر الحديث روى عنه أبو سعيد مولى بني هاشم وعبد الله بن رجاء البصري مناكير ولم يتبين سماعه من زيد ولا من ابن المقبري ولاتقوم به الحجة))[١٣٥] .

فيحيى ضعيف لأنه لم يوثقه غير ابن حبان . والحاكم وثقه في موضع من المستدرك ولم يذكره بجرح في موضع آخر ، كما تقدم ، ومعلوم انهما من المتساهلين في التوثيق ، بل ان البخاري وأبا حاتم والبيهقي وابن حجر ضعفوه .

ومع ذلك سكت عنه أبو داود ، وتابعه المنذري مع ان سنده ضعيف .

رابعًا : احاديث ضعيفة سكت عنها ابو داود وضعفها المنذري .

أ . قال أبو داود : حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا الْفَرَجُ بْنُ فَضَالَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ : رَأَيْتُ وَاثِلَةَ بْنَ الأَسْقَعِ فِي مَسْجِدِ دِمَشْقَ بَصَقَ عَلَى الْبُورِيِّ ثُمَّ مَسَحَهُ بِرِجْلِهِ فَقِيلَ لَهُ لِمَ فَعَلْتَ هَذَا قَالَ لأَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْعَلُهُ[١٣٦] . وسكت عنه أبو داود .

قال المنذري : في اسناده فرج بن فضالة وهو ضعيف[١٣٧] .

ب . قال أبو داود : حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ أَبِي جَنَابٍ ، عَنْ مَغْرَاءَ الْعَبْدِيِّ ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ : ((مَنْ سَمِعَ الْمُنَادِيَ فَلَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ اتِّبَاعِهِ عُذْرٌ ...)) قَالُوا : وَمَا الْعُذْرُ ؟ قَالَ : ((خَوْفٌ أَوْ مَرَضٌ لَمْ تُقْبَلْ مِنْهُ الصَّلاةُ الَّتِي صَلَّى))[١٣٨] . وسكت عنه أبو داود .

قال المنذري : في اسناده أبو جناب يحيى بن أبي حية الكلبي وهو ضعيف[١٣٩] .

ج . قال أبو داود : حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : صَلَّيْتُ إِلَى جَنْبِ رَسُولِ اللَّهِ ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ فِي صَلاةِ تَطَوُّعٍ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ : ((أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ النَّارِ وَيْلٌ لأَهْلِ النَّارِ))[١٤٠] . سكت عنه أبو داود .

قال المنذري: في اسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو ضعيف الحديث[١٤١] .

بهذا يتضح أن أبا داود سكت على أحاديث صحيحه وحسنه وضعيفة ، وأن المنذري وافقه في بعضها ، وخالفه في البعض الآخر ، وهذا يقوي ويؤيد رجحان الرأي الثالث القاضي بأن ما سكت عنه أبو داود صحيح أو حسن أو ضعيف ، وأنه لا يصح التوقف والتسليم لسكوته بأنه صحيح أو حسن أو أنه صالح للاحتجاج أو الاعتبار دون النظر في ذلك المسكوت عنه لأن ذلك يؤدي إلى مساويء خطيرة ، ومن هذه المساويء :

فتح المجال لمن يريد الطعن بأبي داود على أنه متساهل في الحكم على الأحاديث ، وذلك اذا حكمنا على سكوته بأنه صحيح او حسن بالإطلاق ، والواقع أنه ليس على هذا الإطلاق لما قدمناه .

تصحيح أو تحسين بعض الأحاديث الضعيفة والمنكرة لمجرد سكوت ابي داود ، وقد ينبني على هذا الاحتجاج بهذه الاحاديث على تحريم حلال ، او تحليل حرام من قِبَل من يسلم بأن المسكوت عنه صحيح او حسن فقط . وغير ذلك .

الخاتمة

وقد تضمنت اهم النتائج التي توصلت اليها في هذا البحث وهي :

ـ توصلت الى ان ماسكت عنه ابو داود منه صحيح ومنه حسن ومنه ضعيف بل ومنه ما هو شديد الضعف .

ـ وتوصلت الى ان من العلماء من وقع في خطأ متابعته لسكوت أبي داود بأنه صحيح أو حسن ، فاحتج بهذه الاحاديث في الاحكام ، ولم يقتصر على الفضائل والترغيب والترهيب والمواعظ مع ان منها ما هو ضعيف .

ـ وتوصلت الى ان رواية ابن كثير والبلقيني لقول ابي داود بلفظ : ((وماسكت عليه فهو حسن)) ، لايخلوا من خطأ ، ورواية غيرهما بلفظ : ((ما سكت عنه فهو صالح)) وردت بالمعنى ، وان نص العبارة في رسالته الى اهل مكة بلفظ : ((وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح)) .

ـ وتوصلت الى خطأ من ذهب الى ان ماسكت عنه ابو داود والمنذري صحيح او حسن او صالح للاحتجاج ، بل انهما سكتا على احاديث ضعيفة غير صالحة للاحتجاج .

ـ وتوصلت الى ان المنذري قد خالف ابي داود في كثير من الاحاديث التي سكت عنها وحكم عليها بالضعف .

ـ الهوامش ـ

(١) سورة الحجر ، الآية : ٩ .

(٢) رسالة ابي داود الى اهل مكة في وصف سننه : ٢٧ ، ومن العلماء من نقل هذا القول بلفظ : (ما سكت عنه فهو صالح) ، ومنهم السيوطي في تدريب الراوي شرح تقريب النواوي : ١ / ١٦٩ ، وغيره .
(٣) ينظر : معالم السنن للخطابي : ١ / ١١ ، ومقدمة ابن الصلاح : ٣٦ ، والاذكار للنووي : ٣١ ، والمجموع للنووي : ٢ / ١٥٤ ، ٤ / ٢٤١ ، ومحاسن الاصطلاح للبلقيني : ١١٠ ، والتقييد والايضاح للعراقي : ٤٠ ، وشرح ألفية العراقي للعراقي : ١ / ١٠٠ ، والنكت لابن حجر : ١ / ٤٣٦ ، وفتح المغيث للسخاوي : ١ / ٩٣ .
(٤) معالم السنن للخطابي : ١ / ١١ .
(٥) النكت لابن حجر : ١ / ٤٣٦ ، وفتح المغيث للسخاوي : ١ / ٩٣ ، وتوضيح الأفكار للصنعاني : ١ / ١٩٧ .
(٦) مقدمة ابن الصلاح : ٣٦ .
(٧) ينظر : الترغيب والترهيب : ١ / ٥ .
(٨) الأذكار للنووي : ٣١ .
(٩) الحديث أخرجه أبو داود في سننه : ١ / ٨٩ ، كتاب الطهارة ، باب في الرجل يسلم فيؤمر بالغسل ، برقم : ٣٥٦ ، قال : حدثنا مخلد بن خالد ، حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا ابن جريج ، قال : أخبرت عن عثيم ... الخ ، وأخرجه الإمام أحمد في مسنده : ٣ / ٤١٥ ، والبيهقي في سننه الكبرى : ١ / ١٧٢ ، ٨ / ٣٢٤ ، كلاهما من طريق ابن جريج عن عثيم .
(١٠) ينظر : المجموع : ٢ / ١٥٤ .
(١١) ينظر : تقريب التهذيب : ١ / ٦٦٧ ، وفتح الباري : ١٠ / ٢٨٧ ، وعون المعبود : ٢ / ١٦ ، وتحفة الأحوذي : ٣ / ١٨٣ .
(١٢) الحديث أخرجه أبو داود في سننه : ١ / ٢٠٦ ، كتاب الصلاة ، باب الفتح على الإمام في الصلاة ، برقم : ٩٠٧ ، قال : حدثنا محمد بن العلاء وسليمان بن عبد الرحمن الدمشقي ، قالا : أخبرنا مروان بن معاوية ، عن يحيى الكاهلي ، عن المسور بن يزيد المالكي ... الخ .
(١٣) المجموع : ٤ / ٢٤١ .
(١٤) ينظر : ميزان الاعتدال : ٤ / ٤٠٣ ، ولسان الميزان : ٧ / ٤٣٦ ، وتقريب التهذيب : ٢ / ٣١٣ .
(١٥) النكت لابن حجر : ١ / ٤٤٤ ، وفتح المغيث : ١ / ٩٢ ، وتدريب الراوي : ١ / ١٦٨ ، وتوضيح الأفكار : ١ / ١٩٩.
(١٦)اختصار علوم الحديث لابن كثير : ٤١ ،ومحاسن الاصطلاح للبلقيني : ١١٠.
(١٧) رسالة ابي داود الى اهل مكة في وصف سننه : ٢٧ .
(١٨) مقدمة ابن الصلاح : ٣٦ ، والاذكار للنووي : ١٤ .
(١٩) الاعتبار : هو تتبع الطرق من الجوامع والمسانيد والاجزاء للعلم بالمتابع المعتبر الذي لم يتهم بالكذب أو الشاهد لما يرويه الراوي الذي يظن انه تفرد بمرويه . ينظر : علوم الحديث ومصطلحه لصبحي الصالح : ٢٤٣ ، والمختصر في علم رجال الأثر للشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف : ٧٠ .
(٢٠) ينظر : تدريب الراوي : ١ / ١٦٨ ، وتوضيح الأفكار : ١ / ٢٠١ ، ونيل الأوطار : ١ / ١٢ ، وقواعد في علوم الحديث للتهانوي : ٨٣ ، مع الهامش .
(٢١) ينظر : تدريب الراوي : ١ / ١٦٨ .
(٢٢) توضيح الأفكار : ١ / ٢٠١ .
(٢٣) ينظر : الاذكار للنووي : ٨ ، وتدريب الراوي : ١ / ٢٩٨ ـ ٢٩٩ ،وباب التيسير في رد اعتبار الجامع الصغير لعبد الله بن الصديق المغربي : ٣٣ ـ ٣٤ .
(٢٤) ينظر : توضيح الأفكار : ١ / ١٦٨ .
(٢٥) رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه : ٢٧ .
(٢٦) نيل الأوطار : ١ / ١٢ .
(٢٧) ينظر : نيل الأوطار : ١ / ١٠١ ، ١٤٦ ، ١٥٠ ، ٣٤٥ ، ٣٧٠ ، ٢ / ١٣١ ، ٢٥٧ ، ٧ / ٩٨ .

(٢٨) ينظر : النكت لابن حجر : ١ / ٤٣٨ ـ ٤٤٥ .
(٢٩) ينظر : الأذكار للنووي : ٣١ ، والمجموع : ٢ / ١٥٤ ، والنكت لابن حجر : ١ / ٤٤٤ ، وتوضيح الأفكار : ١ / ١٩٩ ، ومنهج النقد عند المحدثين :١٤٦.
(٣٠) كقول أبي داود : حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا الْفَرَجُ بْنُ فَضَالَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ : رَأَيْتُ وَاثِلَةَ بْنَ الأَسْقَعِ فِي مَسْجِدِ دِمَشْقَ بَصَقَ عَلَى الْبُورِيِّ ثُمَّ مَسَحَهُ بِرِجْلِهِ فَقِيلَ لَهُ لِمَ فَعَلْتَ هَذَا قَالَ لأَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْعَلُهُ . سنن أبي داود : ١ / ١١٧ ، كتاب الطهارة ، باب في كراهية البزاق في المسجد ، برقم : ٤٨٤ . وسكت عنه أبو داود .
قال المنذري : في اسناده فرج بن فضالة وهو ضعيف . ينظر : عون المعبود : ٢ / ١٠٧ .
وكقوله : حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ أَبِي جَنَابٍ ، عَنْ مَغْرَاءَ الْعَبْدِيِّ ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ : ((مَنْ سَمِعَ الْمُنَادِيَ فَلَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ اتِّبَاعِهِ عُذْرٌ ...)) قَالُوا : وَمَا الْعُذْرُ ؟ قَالَ : ((خَوْفٌ أَوْ مَرَضٌ لَمْ تُقْبَلْ مِنْهُ الصَّلاةُ الَّتِي صَلَّى)) . سنن أبي داود : ١ / ١٣٣ ، كتاب الصلاة ، باب في التشديد في ترك الجماعة ، برقم : ٥٥١ . وسكت عنه .
قال المنذري : في اسناده أبو جناب يحيى بن أبي حية الكلبي وهو ضعيف . ينظر : عون المعبود : ٢ / ١٨٠ .
وكقوله أيضاً : حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : صَلَّيْتُ إِلَى جَنْبِ رَسُولِ اللَّهِ ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ فِي صَلاةِ تَطَوُّعٍ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ : ((أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ وَيْلٌ لأَهْلِ النَّارِ)) . سنن أبي داود : ١ / ٢٠٢ ، كتاب الصلاة ، باب الدعاء في الصلاة ، برقم : ٨٨١ . وسكت عنه أبو داود .
قال المنذري : في اسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو ضعيف الحديث . ينظر : عون المعبود : ٣ / ٩٦ .
(٣١) ينظر : النكت لابن حجر : ١ / ٤٤٤ ، وتوضيح الأفكار : ١ / ١٩٩ .
(٣٢) في الغة : وكسر من طرفه يكسر كسراً : غض ، وقال ثعلب : كسر فلان على طرفه أي غض منه شيئاً . لسان العرب : ٥ / ١٤٠ . والمعنى هنا ان أبا داود غض النظر عما ضعفه خفيف محتمل غير شديد فلم يبينه . ينظر توضيح الافكار : ١ / ٢١٦ .
(٣٣) الذي يرغب عنه البخاري الحسن لذاته . ينظر توضيح الافكار : ١ / ٢١٦ .
(٣٤) سير أعلام النبلاء : ١٣ / ٢١٣ ـ ٢١٥ .
(٣٥) ينظر : النكت لابن حجر : ١ / ٤٣٥ ـ ٤٣٦ .
(٣٦) ينظر : فتح المغيث : ١ / ٩٢ .
(٣٧) ينظر : منهج النقد عند المحدثين : ١٤٦ .
(٣٨) سنن أبي داود : ١ / ٤٩ ، كتاب الطهارة ، باب في ترك الوضوء مما مست النار ، برقم : ١٨٧ .
(٣٩) صحيح البخاري:١ / ٥٩ ، كتاب الوضوء ، باب من لم يتوضأ من لحم الشاة والسويق .
(٤٠) صحيح مسلم : ١ / ١٨٨ ، كتاب الحيض ، باب نسخ الوضوء مما مست النار .
(٤١) سنن أبي داود : ١ / ٣٠ ، كتاب الطهارة ، باب في الرجل يدخل يده في الاناء قبل أن يغسلها ، برقم : ١٠٣ .
(٤٢) صحيح البخاري : ١ / ٤٩ ، كتاب الوضوء ، باب الاستجمار وتراً .
(٤٣) صحيح مسلم : ١ / ١٦٠ ، كتاب الطهارة ، باب كراهية غمس المتوظيء وغيره يده المشكوك في نجاستها في الاناء قبل غسلها ثلاثاً .
(٤٤) سنن أبي داود : ١ / ٩٧ ـ ٩٨ ، كتاب الصلاة ، باب في المواقيت ، برقم : ٣٩٣ .
(٤٥) سنن الترمذي : ١ / ١٠٠ ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في مواقيت الصلاة ، برقم : ١٤٩ .
(٤٦) المستدرك على الصحيحين : ١ / ١٩٣ .
(٤٧) السنن الكبرى للبيهقي : ١ / ٣٦٤ ، ٣٦٦ .
(٤٨) صحيح ابن حبان : ١٤ / ١١٥ .

(٤٩) سنن الترمذي : ١ / ١٠١ .
(٥٠) نصب الراية : ١ / ٣١٧ ـ ٣١٨ . قلت : ولم أجد قول الحاكم هذا في المطبوع من المستدرك .
(٥١) المجموع للنووي : ٣ / ١٨ .
(٥٢) المجموع للنووي : ٣ / ٤٣ .
(٥٣) تحفة الأحوذي : ١ / ٣٩٧ ، وينظر : تلخيص الحبير : ٣ / ٦ .
(٥٤) فتح الوهاب : ١ / ٥٤ .
(٥٥) سنن أبي داود : ٢ / ٤٤٢ ، كتاب الادب ، باب من يؤمر أن يجلس ، برقم : ٤٨٣٣ .
(٥٦) سنن الترمذي : ٤ / ١٧ ، كتاب الزهد ، باب حدثنا محمد بن بشار ، برقم : ٣٤٨٤ .
(٥٧) مسند أحمد : ٢ / ٣٠٣ ، ٣٣٤ .
(٥٨) المستدرك : ٤ / ١٧١ .
(٥٩) رياض الصالحين : ص ٢١٩ .
(٦٠) سنن الترمذي : ٤ / ١٧ .
(٦١) ينظر : الجامع الصغير : ٢ / ٢٣ ، وفيض القدير : ٤ / ٦٩ .
(٦٢) قلت : لم اجده في المطبوع من الموضوعات لابن الجوزي ، وانما وجدته في العلل المتناهية في الاحاديث الواهية لابن الجوزي : ٢ / ١٢٠٦ .
(٦٣) ينظر : كشف الخفاء : ٢ / ٢٠١ .
(٦٤) عون المعبود : ١٣ / ١٢٣ .
(٦٥) ميزان الاعتدال : ٢ / ٨٥ .
(٦٦) ينظر : تقريب التهذيب : ١ / ٣١٦ .
(٦٧) ينظر : ميزان الاعتدال : ٢ / ٨٤ .
(٦٨) تقريب التهذيب : ٢ / ٢٣٠ .
(٦٩) ينظر : ميزان الاعتدال : ٤ / ٢٢٦ ، وتهذيب التهذيب : ١٠ / ٣٣٦ .
(٧٠) معرفة الثقات : ٢ / ٣٠٦ .
(٧١) ينظر : المستدرك : ٤ / ١٧١ .
(٧٢) ينظر : تحفة الاحوذي : ٧ / ٤٢ .
(٧٣) سنن أبي داود : ١ / ٢٨٢ ، كتاب الصلاة ، باب صلاة الطالب ، برقم : ١٢٤٩ .
(٧٤) السنن الكبرى للبيهقي : ٩ / ٣٨ .
(٧٥) صحيح ابن خزيمة : ٢ / ٩١ .
(٧٦) ينظر : معرفة الثقات للعجلي : ٢ / ٢٣٢ ، والضعفاء للعقيلي : ٤ / ٢٣ ، وميزان الاعتدال : ٣ / ٥١٦ ـ ٥١٧ ، وتهذيب التهذيب : ٩ / ٣٤ ـ ٣٩ .
(٧٧) ميزان الاعتدال : ٣ / ٥١٦ ـ ٥١٧ .
(٧٨) تقريب التهذيب : ٢ / ٥٤ .
(٧٩) عون المعبود : ٤ / ٩١ .
(٨٠) سنن أبي داود : ١ / ٣٣٩ ، كتاب الصلاة ، باب في الاستغفار ، برقم : ١٥١٤ .
(٨١) سنن الترمذي : ٥ / ٢١٨ ، كتاب الدعوات ، باب أحاديث شتى من أبواب الدعوات،برقم : ٣٦٣٠ .
(٨٢) السنن الكبرى للبيهقي : ١ / ١٠٣ .
(٨٣) مسند أبي يعلى : ١ / ١٢٤ .
(٨٤) سنن الترمذي : ٥ / ٢١٨ .
(٨٥) ينظر : تحفة الأحوذي : ١٠ / ٤ .
(٨٦) تاريخ ابن معين برواية الدارمي : ١٧١ ، والعلل ومعرفة الرجال للامام احمد : ٢ / ٣٨٢ .
(٨٧) ينظر : تهذيب التهذيب : ٧ / ١٤٣ .
(٨٨) ميزان الاعتدال : ٣ / ٥٩ .

(٨٩) تقريب التهذيب : ١ / ٦٦٦ .
(٩٠) تقريب التهذيب : ٢ / ٦٢٦ .
(٩١) تقريب التهذيب : ٢ / ٣٩٧ .
(٩٢) ينظر : تهذيب التهذيب : ١٢ / ٣٤٦ ، وتحفة الأحوذي : ١٠ / ٤ .
(٩٣) سنن أبي داود : ٢ / ٤٧٠ ، كتاب الادب ، باب في الرخصة في الجمع بينهما ، برقم : ٤٩٦٨ .
(٩٤) ينظر : عون المعبود : ١٣ / ٢١١ .
(٩٥) مسند الإمام أحمد : ٦ / ٢٠٩ .
(٩٦) السنن الكبرى للبيهقي : ٩ / ٣١٠ .
(٩٧) المعجم الأوسط : ٢ / ٩ ، والمعجم الصغير : ١ / ١٤ .
(٩٨) ناسخ الحديث ومنسوخه : ٣٧٩ .
(٩٩) ميزان الاعتدال : ٣ / ٦٧٢ ، وينظر : عون المعبود : ١٣ / ٢١١ .
(١٠٠) ينظر : المنهل الروي لابن جماعة : ١ / ٦٦ .
(١٠١) المعجم الأوسط : ٢ / ٩ ، والمعجم الصغير : ١ / ١٤ وينظر : لسان الميزان لابن حجر : ٣ / ٦٧٢ ، وفتح الباري : ١٠ / ٤٧٣ ، وتحفة الأحوذي : ٨ / ١٠٩ .
(١٠٢) تقريب التهذيب : ٢ / ١٢١ .
(١٠٣) فتح الباري : ١٠ / ٤٧٣ .
(١٠٤) تهذيب التهذيب : ٩ / ٣٣٩ .
(١٠٥) سنن أبي داود:٢/٥٣٤،كتاب الادب،باب في مشي النساء مع الرجال في الطريق،برقم: ٥٢٧٣ .
(١٠٦) المستدرك على الصحيحين : ٤ / ٢٨٠ .
(١٠٧) الضعفاء للعقيلي : ٢ / ٣٣ .
(١٠٨) الكامل لابن عدي : ٣ / ٨٧ .
(١٠٩) التاريخ الكبير : ٣ / ٢٣٤ ، والتاريخ الصغير : ٢ / ١٤٢ .
(١١٠) المستدرك : ٤ / ٢٨٠ .
(١١١) تلخيص المستدرك للذهبي : ٤ / ٢٨٠ ، وينظر : فيض القدير : ٦ / ٤٤٩ .
(١١٢) ينظر : الضعفاء للعقيلي : ٢ / ٣٣ .
(١١٣) ينظر : الكامل لابن عدي : ٣ / ٨٧ .
(١١٤) الجرح والتعديل : ٣ / ٤١٦ ، وينظر : تهذيب الكمال : ٨ / ٤٠٤ .
(١١٥) الجرح والتعديل : ٣ / ٤١٦ ، وينظر : تهذيب الكمال : ٨ / ٤٠٤ .
(١١٦) ينظر : المجروحين لابن حبان : ١ / ٢٩٠ .
(١١٧) ينظر : تهذيب التهذيب : ٣ / ١٦٣ .
(١١٨) ميزان الاعتدال : ٢ / ٩،والكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي: ١ / ٣٨٠ .
(١١٩) تقريب التهذيب : ١ / ٢٨٠ .
(١٢٠) ينظر : فيض القدير : ٦ / ٤٤٩ .
(١٢١) سنن أبي داود:١/٢٠٣،كتاب الصلاة،باب في الرجل يدرك الإمام ساجداً كيف يصنع،برقم:٨٨٩ .
(١٢٢) المستدرك على الصحيحين : ١ / ٢١٦ .
(١٢٣) ينظر : تلخيص المستدرك للذهبي : ١ / ٢٧٤ .
(١٢٤) المستدرك على الصحيحين : ١ / ٢٧٤ .
(١٢٥) ينظر : تلخيص المستدرك للذهبي : ١ / ٢٧٤ .
(١٢٦) صحيح ابن خزيمة : ٣ / ٥٨ .
(١٢٧) سنن الدار قطني : ١ /٣٣٩ .
(١٢٨) السنن الكبرى للبيهقي : ٢ / ٨٩ .
(١٢٩) ينظر: معرفة السنن والآثار للبيهقي : ١ / ٥٨٠ .

(١٣٠) الجرح والتعديل : ٩ / ١٥٥ .
(١٣١) الثقات لابن حبان : ٧ / ٦١٠ .
(١٣٢) ينظر : المستدرك : ١ / ٢١٦ .
(١٣٣) الكامل لابن عدي : ٧ / ٢٣٠ ، وميزان الاعتدال : ٤ / ٣٨٣ ، وتهذيب التهذيب : ١١ / ٢٠٠ ، وعون المعبود : ٣ / ١٠٤ .
(١٣٤) تقريب التهذيب : ٢ / ٣٠٤ .
(١٣٥) القراءة خلف الامام للبخاري : ، وعون المعبود : ٣ / ١٠٣ ـ ١٠٤ .
(١٣٦) سنن أبي داود : ١ / ١١٧ ، كتاب الطهارة ، باب في كراهية البزاق في المسجد ، برقم : ٤٨٤ .
(١٣٧) ينظر : عون المعبود : ٢ / ١٠٧ .
(١٣٨) سنن أبي داود : ١ / ١٣٣ ، كتاب الصلاة ، باب في التشديد في ترك الجماعة ، برقم : ٥٥١ .
(١٣٩) ينظر : عون المعبود : ٢ / ١٨٠ .
(١٤٠) سنن أبي داود : ١ / ٢٠٢ ، كتاب الصلاة ، باب الدعاء في الصلاة ، برقم : ٨٨١ .
(١٤١) ينظر : عون المعبود : ٣ / ٩٦ .

ـ المصادر ـ

ـ الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار : للامام محيي الدين أبي زكريا يحيى ابن شرف النووي ، المتوفى سنة (٦٧٦)هـ ، دار الفكر ـ بيروت .
ـ اختصار علوم الحديث : للحافظ عماد الدين إسماعيل بن كثير الدمشقي ، المتوفى سنة (٧٧٤) هـ ، مطبعة الزمان ـ بغداد ، ط ٢ .
ـ باب التيسير في رد اعتبار الجامع الصغير : للامام الحافظ عبد الله الصديق الغماري ، تحقيق الشيخ احمد الدرويش ، الناشر مدرسة باز ، شيكاكو .
ـ تأريخ ابن معين (برواية عثمان بن سعيد الدارمي) : للحافظ يحيى بن معين ، المتوفى سنة (٢٨٠)هـ ، تحقيق : د . أحمد محمد نور سيف ، دار المأمون للتراث ـ دمشق .
ـ التأريخ الصغير : للامام محمد بن اسماعيل البخاري ، المتوفى سنة(٢٥٦) هـ ، تحقيق محمود ابراهيم زيد ، دار المعرفة ـ بيروت ، ط١، ١٣٠٦ هـ.
ـ التأريخ الكبير : للإمام محمد بن اسماعيل البخاري ، المتوفى سنة (٢٥٦) هـ ، المكتبة الإسلامية ـ ديار بكر .
ـ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي : للحافظ جلال الدين السيوطي ، المتوفى سنة (٩١١هـ)، تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف ، مكتبة الرياض الحديثة ، الرياض .
ـ تحفة الأحوذي بشرح الترمذي : للشيخ محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري ، المتوفى سنة (١٣٥٣)هـ ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ط ١ ، ١٤١٠هـ .
ـ الترغيب والترهيب من الحديث الشريف : للحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري ت(٦٥٦)هـ ، تحقيق : ابراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية . بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ .
ـ تقريب التهذيب : للحافظ احمد بن علي بن حجر العسقلاني ، المتوفى سنة (٨٥٢) هـ ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٥هـ .
ـ التقييد والإيضاح لما اطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح : للحافظ أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي ، المتوفى سنة (٨٠٦)هـ ، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ، المكتبة السلفية ، المدينة المنورة ، ط ١ ، ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ م .
ـ تلخيص الحبير في تخريج الرافعي الكبير : للحافظ احمد بن علي بن حجر العسقلاني ، المتوفى سنة (٨٥٢)هـ ، دار الفكر ـ بيروت .

ـ تلخيص المستدرك : للحافظ أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، المتوفى سنة (٧٤٨)هـ ، مطابع النصر الحديثة ـ الرياض .
ـ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والاسانيد : للإمام أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الاندلسي ، المتوفى سنة (٤٦٣)هـ ، تحقيق:الاستاذ مصطفى بن أحمد العلوي ، والاستاذ محمد عبد الكبير البكري،وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية/المغرب،١٣٨٧هـ
ـ تهذيب التهذيب : للحافظ احمد بن علي بن حجر العسقلاني ، المتوفى سنة (٨٥٢)هـ ، دار الفكر ـ بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .
ـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال : للحافظ أبي الحجاج يوسف المزي ، المتوفى سنة (٧٤٢)هـ ، تحقيق : د . بشار عواد معروف ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، ط ٤ ، ١٤٠٦هـ .
ـ توضيح الافكار لمعاني تنقيح الانظار : للامام محمد بن اسماعيل الامير الصنعاني ت(١١٨٢)هـ ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ، ط ١ ، ١٣٦٦هـ .
ـ الثقات : للحافظ أبي حاتم محمد بن حبان البستي ، المتوفى سنة (٣٥٤)هـ ، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ـ الهند ، ط ١ ، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م .
ـ الجامع الصغير : لجلال الدين السيوطي ، المتوفى سنة (٩١١)هـ ، دار الفكر ـ بيروت ، ط ١ ، ١٤١٠هـ .
ـ الجرح والتعديل : للامام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم التميمي الحنظلي الرازي ، المتوفى سنة (٣٢٧)هـ ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ـ الهند ، ط ١ ، ١٣٧١هـ .
ـ رسالة أبي داود الى أهل مكة في وصف سننه : للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، المتوفى سنة (٢٧٥ هـ) ، تحقيق محمد الصباغ ، دار العربية ، بيروت .
ـ رياض الصالحين من حديث سيد المرسلين : للامام محيي الدين أبي زكريا يحيى ابن شرف النووي ، المتوفى سنة (٦٧٦)هـ ، دار الفكر ـ بيروت ، ط ٢ ، ١٤١١هـ .
ـ سنن ابن ماجه : للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ، المتوفى سنة (٢٧٣)هـ ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر ـ بيروت .
ـ سنن أبي داود : للحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، المتوفى سنة (٢٧٥)هـ ، تحقيق : سعيد محمد اللحام ، دار الفكر ـ بيروت ، ط ١ ، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م .
ـ سنن الترمذي : للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي ، المتوفى سنة (٢٧٩)هـ ، تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف ، دار الفكر ـ بيروت ، ١٤٠٣هـ .
ـ سنن الدارقطني : للحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني ، المتوفى سنة (٣٨٥)هـ ، تحقيق : مجدي بن منصور بن سيد الشوري ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م .
ـ سنن الدارمي : للإمام عبد الله بن بهرام الدارمي ، المتوفى سنة (٢٥٥)هـ ، مطبعة الاعتدال ـ دمشق .
ـ السنن الكبرى : للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ، المتوفى سنة (٤٥٨)هـ ، دار الفكر ـ بيروت .
ـ سنن النسائي : للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ، المتوفى سنة (٣٠٣)هـ ، دار الفكر ـ بيروت ، ط ١ ، ١٣٤٨هـ ـ ١٩٣٠م .

ـ سير أعلام النبلاء : للحافظ أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، المتوفى سنة (٧٤٨)هـ ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، وحسين الاسد ، مؤسسة الرسالة . بيروت ، ط ٩ ، ١٤١٣هـ .
. شرح الفية العراقي (التبصرة والتذكرة) : للحافظ أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي ، المتوفى سنة (٨٠٦)هـ ، تصحيح وتعليق : محمد بن الحسين العراقي الحسيني ، المطبعة الجديدة . فاس ، ١٣٥٤ هـ .
ـ شرح صحيح مسلم : للامام محيي الدين أبي زكريا يحيى ابن شرف النووي ، المتوفى سنة (٦٧٦)هـ ، دار الكتاب العربي . بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٧هـ .
ـ صحيح ابن حبان (بترتيب ابن بلبان) : للحافظ أبي حاتم محمد بن حبان البستي ، المتوفى سنة (٣٥٤)هـ ، تحقيق : شعيب الارنؤوط ، مؤسسة الرسالة . بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٤هـ . ١٩٩٣م .
. صحيح ابن خزيمة : للامام أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري ، المتوفى سنة (٣١١)هـ ، تحقيق : د . محمد مصطفى الاعظمي ، المكتب الإسلامي . بيروت ، ط ١ ، ١٤١٢هـ .
. صحيح البخاري : للإمام محمد بن اسماعيل البخاري ، المتوفى سنة (٢٥٦) هـ ، دار الفكر . بيروت ، عن الطبعة دار الطباعة العامرة . استانبول ، ١٤٠١هـ .
ـ صحيح مسلم : للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري ، المتوفى سنة (٢٦١)هـ ، دار الفكر . بيروت ، بدون طبعة وتأريخ .
ـ الضعفاء الكبير : للحافظ أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي ، المتوفى (٣٢٢)هـ ، تحقيق : د . عبد المعطي أمين قلعجي ، دار الكتب العلمية . بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٨هـ .
. العلل المتناهية في الاحاديث الواهية : لعبد الرحمن بن علي بن محمد ابو الفرج المعروف بأبن الجوزي ، المتوفى سنة (٥٩٧) هـ ، تحقيق إرشاد الحق الاثري ، دار العلوم الاثرية ، بفيصل آباد ، ط ١ ، ١٣٩٩ هـ .
. العلل الواردة في الاحاديث النبوية : للحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني ، المتوفى سنة (٣٨٥)هـ ، تحقيق : د . محفوظ الرحمن زين الله السلفي ، دار طيبة . الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ . ١٩٨٥م .
ـ العلل ومعرفة الرجال : للإمام أحمد بن حنبل ، المتوفى سنة (٢٤١)هـ ، تحقيق : وصي الله بن محمود عباس ، المكتب الإسلامي . بيروت .
ـ علوم الحديث ومصطلحه : للدكتور صبحي الصالح ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ٥ ، ١٣٨٨ هـ ، ١٩٦٩ م .
. عون المعبود شرح سنن أبي داود : للشيخ شرف الحق محمد شمس الدين العظيم آبادي ، كان حيا سنة (١٢٩٣)هـ ، دار الكتب العلمية . بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٥هـ .
. فتح الباري شرح صحيح البخاري : للامام احمد بن علي بن حجر العسقلاني ، المتوفى سنة (٨٥٢) هـ ، دار المعرفة . بيروت ، ط ٢ .
ـ فتح المغيث شرح الفية الحديث : للإمام شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، المتوفى سنة (٩٠٢ هـ) ، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ، مطبعة العاصمة . القاهرة .
ـ فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب : للشيخ زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الانصاري ، المتوفى سنة (٩٢٦)هـ ، دار الكتب العلمية . بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨هـ .

ـ فيض القدير شرح الجامع الصغير : للحافظ محمد عبد الرؤوف المناوي ، المتوفى سنة (١٠٣١)هـ ، تحقيق : أحمد عبد السلام ، دار الكتب العلمية . بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥هـ .
. قواعد في علوم الحديث : للعلامة ظفر أحمد العثماني التهانوي ، المتوفى سنة (١٢٩٤) هـ تحقيق عبد افتاح ابو غدة ، الناشر مكتبة المطبوعات الاسلامية ، حلب ، وطبع بشركة العبيكان للطباعة والنشر ، الرياض ، ط ٥ ، ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م .
. الكاشف في معرفة من له رواية من الكتب الستة : للحافظ أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، المتوفى سنة (٧٤٨)هـ ، دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن . جدة ، ط ١ ، ١٤١٣هـ . ١٩٩٢م .
ـ الكامل في ضعفاء الرجال : للحافظ أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني ، المتوفى سنة (٣٦٥) هـ ، تحقيق : د . سهيل زكار ، دار الفكر . بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٩ هـ .
ـ كتاب المجروحين من المحدثين : للحافظ أبي حاتم محمد بن حبان البستي ، المتوفى سنة (٣٥٤)هـ ، تحقيق : محمود إبراهيم زايد ، دار الوعي . حلب ، ١٣٩٦هـ . ١٩٧٦م .
. كشف الخفاء ومزيل الالباس عما اشتهر من الاحاديث على ألسنة الناس : للشيخ اسماعيل بن محمد العجلوني ، المتوفى سنة (١١٦٢)هـ،دار الكتب العلمية . بيروت،ط٢ ، ١٤٠٨هـ .
. لسان العرب : للعلامة ابن منظور ، المتوفى سنة (٧١١)هـ ، دار احياء التراث العربي . بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ .
ـ لسان الميزان : للامام احمد بن علي بن حجر العسقلاني،المتوفى سنة(٨٥٢) هـ ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات . بيروت ، ط ٢ ، ١٣٩٠هـ . ١٩٧١م .
. المجموع في شرح المهذب : للامام محيي الدين أبي زكريا يحيى ابن شرف النووي ، المتوفى سنة (٦٧٦)هـ ، دار الفكر . بيروت .
ـ محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح : للحافظ سراج الدين أبي حفص عمر بن رسلان البلقيني ت(٨٠٥)هـ ، تحقيق : د . عائشة عبد الرحمن بنت الشاطىء ، دار الكتب . بيروت ، ١٩٧٤م .
. المختصر في علم رجال الأثر : لعبد الوهاب عبد اللطيف ، مطبعة دار التأليف . القاهرة ، ط٣ ، ١٣٧١ هـ . ١٩٥٢م .
. المستدرك على الصحيحين : للإمام أبي عبد الله محمد بن محمد الحاكم النيسابوري ، المتوفى سنة (٤٠٥)هـ ، تحقيق : د . يوسف المرعشلي ، دار المعرفة . بيروت ، ١٤٠٦هـ .
. مسند أبي يعلى : للحافظ أبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى التميمي ، المتوفى سنة (٣٠٧)هـ ، تحقيق : حسين سليم أسد ، دار المأمون للتراث . بيروت .
. مسند أحمد : للإمام أحمد بن حنبل ، المتوفى سنة (٢٤١)هـ ، دار صادر . بيروت .
ـ مسند الحميدي : للحافظ أبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي ، المتوفى سنة (٢١٩)هـ ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ، دار الكتب العلمية . بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م .
ـ معالم السنن : لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي ، المتوفى سنة (٣٨٨)هـ، تحقيق : الشيخ أحمد شاكر ، ومحمد حامد الفقي ، دار المعرفة . بيروت .
ـ المعجم الأوسط : للحافظ أبي القاسم سليمان بن احمد بن ايوب الطبراني ، المتوفى سنة (٣٦٠)هـ ، تحقيق: إبراهيم الحسيني ،دار الحرمين.
ـ المعجم الصغير : للحافظ أبي القاسم سليمان بن احمد بن ايوب الطبراني ، المتوفى سنة (٣٦٠)هـ ، دار الكتب العلمية . بيروت ، ١٤٠٣هـ . ١٩٨٣م .

ـ المعجم الكبير : للحافظ أبي القاسم سليمان بن احمد بن ايوب الطبراني ، المتوفى سنة (٣٦٠)هـ ، تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي ، دار احياء التراث العربي ، مكتبة ابن تيمية . القاهرة ، ط ٢ .
. معرفة الثقات : للشيخ أبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي ، المتوفى سنة (٢٦١)هـ ، تحقيق : عبد العظيم عبد العليم البسنوي ، مكتبة الدار . المدينة المنورة ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ . ١٩٨٥م .
ـ معرفة السنن والآثار عن الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ، مخرج على ترتيب مختصر أبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني : للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ، المتوفى سنة (٤٥٨)هـ ، تحقيق : سيد كسروي حسن ، دار الكتب العلمية . بيروت ، ١٤٢٢هـ . ٢٠٠١م .
. مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث : للإمام أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري ، المتوفى سنة (٦٤٣)هـ ، تحقيق : أبو عبد الرحمن صلاح ابن محمد بن عويضة ، دار الكتب العلمية . بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦هـ .
. منهج النقد عند المحدثين : للدكتور نور الدين عتر ، دار الفكر ، بيروت .
. المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي : للامام بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة الكناني ، المتوفى سنة (٧٣٣) هـ ، تحقيق د . محيي الدين عبد الرحمن رمضان ، دار الفكر . بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٦ م .
. الموطأ : للإمام مالك بن أنس الأصبحي ، المتوفى سنة (١٧٩)هـ ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار احياء التراث العربي . بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ .
. ميزان الاعتدال في نقد الرجال : للحافظ أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، المتوفى سنة (٧٤٨)هـ ، تحقيق : محمد علي البجاوي ، دار المعرفة . بيروت ، ط ١ ، ١٣٨٢هـ .
ـ ناسخ الحديث ومنسوخه : لابي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين ، المتوفى سنة (٣٨٥) هـ ، تحقيق سمير بن أمين الزهري ، مكتبة المنار . الزرقاء ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م .
. نصب الراية لأحاديث الهداية : للإمام جمال الدين الزيلعي ، المتوفى سنة (٧٦٢)هـ ، تحقيق : أيمن صالح شعباني ، مطبعة دار الحديث . القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٥هـ . ١٩٩٥م .
. النكت لابن حجرللامام احمد بن علي بن حجر العسقلاني ، المتوفى سنة (٨٥٢) هـ.
. نيل الاوطار من أحاديث سيد الاخيار : للقاضي محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، المتوفى سنة (١٢٥٥) هـ ، دار الجيل ، بيروت .